التوزيع: محـــدود
E/ESCWA/SD/1994/WG.4-WOM/L1/Add.2
٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
ARABIC
الأصل: بالانكليزيـــة

EXPERT GROUP MEETING ON
THE ARAB FAMILY IN A CHANGING SOCIETY:
A NEW CONCEPT FOR PARTNERSHIP
10 - 14 December 1994
Abu Dhabi

اجتمـــاع فـريق خـــبراء حـول
الاســـــرة العربـيـــة في مجـتمـع متغـــــير:
مفهـــوم جـديد للمشـــاركة
١٠ - ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤
ابو ظبي

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
18 DEC 1994
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

جدول الأعمال المشروح بموضوعات الإجتماع

١- الأسرة العربية والتشريعات

(أ) المساواة والمشاركة في إطار الأسرة: رؤية قانونية

تركز هذه الورقة على دور القوانين والتشريعات الحالية الخاصة بالأسرة في تحسين نوعية حياة الأسرة العربية وإدخال تغييرات في هيكلها، وكذلك إدخال المشاركة في إطارها. وهي تؤكد بصفة خاصة على حقوق المرأة والحاجة إلى مراجعة وتعديل الإطار القانوني الذي يحكم العلاقات داخل الأسرة باعتبارها مؤسسة إجتماعية. وتشير الورقة إلى قوانين بعينها تفاقم الحالة غير المؤاتية أصلاً للأسرة العربية فتحرمها من تحسين مستوى معيشتها وتنتهي الورقة الى تحديد مجالات الأولوية فيما يتعلق بإدخال قوانين جديدة للأسرة وتكييف القوانين القائمة مع المطالب الحالية في ظل بيئة متغيرة، وتقدم توصيات عملية تستشرف المستقبل.

(ب) نقد قوانين الأحوال الشخصية في بلدان عربية مختارة (مشروع)

تبحث هذه الورقة أهمية ثلاث قضايا رئيسية تتعلق بقوانين الأحوال الشخصية للمرأة المسلمة في بلدان عربية مختارة، كما تبحث تفريعاتها وأصولها وهي : حق المرأة في عقد زواجها بنفسها، وطاعة الزوجة لزوجها، وحق الزوجة في الطلاق. وتتضمن الورقة بحثا نقديا للإفتراضات الجدلية التي تستند إليها تلك القوانين وتسعى الى تقييم الحجج الفقهية المؤيدة لها والمستمدة من القرآن عن العلاقات بين الجنسين. وعلى هذا الأساس، تتناول الورقة قضية حقوق المرأة في إطار قوانين الأسرة وتفسيرات هذه القوانين، لتوضيح الطرق التي يمكن بها إبطال الحجج القانونية التقليدية وإبراز الصحيح منها لتلبية الاحتياجات الحالية. وتنتهي الورقة الى توصية بإجراءات أو بخطة عمل تكفل للمرأة مكانتها الصحيحة في المجتمع العربي، وتشمل التوصيات، التخطيط والتنسيق الإستراتيجي، وتحديث الفقه، وبناء جبهات موحدة، والمطالبة بنظام تعليم شامل، وتحسين الهياكل الأساسية للتعليم، وتبادل المعلومات بين القيادات وتدريبها، والسعي للوصول الى مناصب قانونية وقضائية، واستخدام أساليب واضحة للتعجيل بإصلاح قوانين الأحوال الشخصية.

٢- الأسرة العربية في مجتمع متغير: الأعراف والقيم

(أ) أثر التحولات الإجتماعية والإقتصادية على الأسرة العربية: دراسة إستطلاعية

تعتبر هذه الدراسة مبحثاً تمهيديا لحالة الأسرة العربية من منظور المرأة العربية التي يعتبرها المجتمع العربي محور الهيكل الأسري. ولا يمكن فهم المشاكل التي تواجهها المرأة بمعزل عن مشاكل المجتمع وإنما كجزء لا يتجزأ منها يعبر عن أوضاع المجتمع بوجه عام. وتركز الورقة على تعليم المرأة العربية وتوظيفها باعتبارهما عاملين محددين في تغيير دور المرأة ومركزها وبالتالي حالة الأسرة العربية. وهذان المتغيران يؤديان دورا رئيسيا بالنسبة لقياس التغير في مركز المرأة ورصد التقدم المحرز في هذا الصدد. ونظرا لقلة البيانات المتوفرة، فإن هذه الدراسة لا تتناول الخدمات الإجتماعية التي تقدمها الأسرة بوصفها مؤسسة من المؤسسات، أي خدمات رعاية الأطفال، والرعاية الطبية والخدمات المتصلة بها. وتبرز الدراسة الحاجة إلى إنشاء قاعدة بيانات إستنادا إلى المسوح الميدانية، لاستخدامها كأداة تحليلية في تقييم إحتياجات المجتمع من ذلك المنظور.

(ب) تغير القيم في العائلة العربية

تقدم هذه الورقة إطاراً لتصور الاسرة العربية، وهويتها، وهيكلها وشكلها التقليدي في ظل التغيرات السياسية والإجتماعية والإقتصادية السريعة التي تشهدها المنطقة. وتبحث الآثار المتناقضة للتطورات الإقتصادية والتكيف الهيكلي على تغير المجتمع، ومن ثم على الأسرة العربية وعلى العلاقات بين أفراد الأسرة كمؤسسة. وتشير الورقة بصفة خاصة إلى الإعتماد المتزايد للنساء والشباب على الأسرة، مما يضع عبئاً ثقيلا على الموارد القليلة للأسرة ويخلق توترات وربما انقسامات داخل الأسرة. وعلى مستوى الإيديولوجية والتطبيق، فإن الإتجاهات الدينية آخذة في الإنتشار وتستميل الشباب العربي باطراد، مما يؤدي إلى اتخاذ نهج محافظ تجاه الأسرة، وتعليم المرأة، وخروجها وعملها. ويعود تأنيث الأسرة وتقلص حجمها إلى استمرار عدم الإستقرار، والحروب والنزاعات التي تشهدها المنطقة. وتحدد الورقة شتى التغيرات في القيم التالية باعتبارها ذات أهمية رئيسية في تشكيل السلوك داخل المجتمع، أي التحول من الجماعية إلى الفردية، والتمسك الصارم بمبدأ طاعة المرأة لزوجها، وصون شرف الأسرة بأي ثمن، وإلزام المرأة بأن تكون محتشمة في ملبسها ومظهرها. وتنتهي الورقة بالإشارة إلى المفارقة المتمثلة في التحول السريع على مستوى الدولة والمجتمع، الذي لم يحدث تغيرا ملموسا في الهيكل الأبوي للأسرة ولا في نظرة المرأة لنفسها، ولا في مركز المرأة داخل الأسرة. وذلك على الرغم من حدوث تخفيف طفيف في التمسك الصارم بالقيم والقواعد القائمة التي تنظم المجتمع العربي.

٣- أثر الحروب والأزمات على الأسرة العربية

(أ) المرأة والفقر في منطقة الإسكوا: قضايا واهتمامات

هذه الورقة محاولة جريئة لوضع تصور قائم على نظرية فقر المرأة وقياسه. ومع أنه تم مؤخرا الإقرار بالروابط المتبادلة والمعقدة القائمة بين الفقر والتدهور الإقتصادي، وانعدام الأمن الغذائي، وتدهور البيئة، وتزايد عدد السكان، وعدم المساواة بين الجنسين، فإن أبعاد الفقر بين الجنسين لم تحظ بعد بالقدر الكافي من الدراسة ولم يتم قياسها كما ينبغي. ولا يمكن الحد

من إنتشار الفقر والتخفيف من حدته في فراغ، بل يجب أخذ هذه الروابط المتبادلة بعين الإعتبار، فأسباب الفقر ومظاهره في الريف والحضر، عامل يساهم في جميع أوجه التفاوت الإجتماعي والإقتصادي التي تعاني منها المرأة في كل أنحاء العالم. وقد أدى هذا الواقع إلى وضع مصطلح "تأنيث الفقر". ويختلف تأثير الفقر على المرأة والرجل، فالمرأة تعاني منه بصورة مختلفة. وتتسم المساهمة الإقتصادية للمرأة في أوقات الأزمات، شأنها شأن مساهمة الأسر التي ترأسها نساء، بأهمية أساسية بالنسبة لبقاء أسرتها ومجتمعها. وتشمل آثار تأنيث الفقر تسرب الإناث من الدراسة، وتشغيل الأطفال، والجوانب المتعلقة بالأمن الغذائي بين الجنسين، وسوء إدارة الموارد البيئية وديناميات السكان. وجدير بالذكر أن القيود المتعلقة بالمفاهيم والبيانات، والتي تعيق تحليل مدى انتشار الفقر بوجه عام، وندرة البيانات المتعلقة بحالة المرأة بصفة خاصة، قد أضرت بالجهود الرامية إلى إدراك مفهوم الفقر بين الاناث؛ كما خلق ذلك صعوبات في تحليل العلاقة بين المؤشرات الإجتماعية ذات الصلة ومدى إنتشار الفقر. وتختم الورقة بخطة عمل على المستويين الجزئي والكلي تهدف إلى التخفيف من حدة فقر المرأة في المنطقة ويشترك فيها القطاعان العام والخاص، فضلا عن المنظمات غير الحكومية. وتؤكد على أن الإستثمار في التخفيف من حدة الفقر وتنفيذ استراتيجيات لمعالجة الأسباب الهيكلية لتأنيث الفقر يشكل إستثمارا في التنمية البشرية المستدامة.

(ب) <u>المرأة والسلام في المنطقة العربية</u>

تركز هذه الورقة على العلاقة الوثيقة بين النمو الإقتصادي ونزع السلاح من جهة، وبين التنمية والأمن والسلام، من جهة أخرى. وقد كان الإستثمار المتزايد في التسلح، حتى الآن، على حساب الرفاه الإجتماعي، كما أنه أضر بالضمان الإجتماعي، الذي ينبغي أن يكون محوره الناس، وخاصة النساء. وقد كان لذلك أثر مدمر على إمكانيات النمو في بلدان المنطقة. ولم تشترك المرأة في كل هذا ولم تشارك في إتخاذ قرارات بشن الحروب ولا في مفاوضات السلام. ونظرا لأهمية المرأة والدور الذي يمكن أن تؤديه في عملية السلام، تختم الورقة باقتراح السبل والوسائل لزيادة الوعي من خلال أجهزة الإعلام وتشدد على ضرورة أن تشغل المرأة مراكز تتصل باتخاذ القرارات والمشاركة في السلطة على قدم المساواة مع الرجل،لاسيما في عملية السلام.

(ج) <u>إندماج الأسرة و المرأة من العائدين في مجتمعات المنشأ</u>

تستعرض هذه الورقة، في إطار تصور محدد ومقارن، حالة النساء العائدات وأسرهن في أعقاب أزمة الخليج وما ترتب على ذلك من مشاكل إجتماعية واقتصادية تتعلق بإندماجهن في مجتمعاتهن الأصلية. وعلى الرغم من تشابه المشاكل الإقتصادية مثل فقدان الدخل نتيجة للعودة المفاجئة أو القسرية، فإن حدة المشاكل الإجتماعية المتصلة باندماج هؤلاء النساء وأسرهن في مجتمعاتهن الأصلية تتوقف إلى حد كبير على حالتهن التعليمية والوظيفية وعلى مدى مشاركتهن في إتخاذ القرارات ومدى إستقلالهن خلال الفترة التي سبقت الأزمة. وتبني الورقة توصياتها على نتائج ثلاث دراسات حالة تتعلق بمصر والأردن واليمن باعتبارها أكثر البلدان تأثرا بالأزمة.

٤- الخيار الثالث: المواءمة بين ظروف العمل واحتياجات الأسرة

هذا نهج أو حل عملي تقترحه الإسكوا للإحباط الذي يصيب المرأة العاملة بسبب تعدد أدوارها. ويوجد أمام هؤلاء النساء خياران فيما يتعلق بعملهن خارج البيت ، الأول يتمثل في البقاء في البيت وأداء الوظائف الأسرية التقليدية وهذا يخلق لديهن شعورا بالإحباط نظرا لتوفر الوقت لديهن للقيام بأعمال أخرى. والخيار الثاني يتمثل في العمل على أساس التفرغ مما يخلق لديهن نوعا آخر من الإستياء والإحباط نظرا لكثرة الأشغال التي يفرضها عليهن العمل على أساس التفرغ والقيام بالوظائف الأسرية التقليدية. وتمثل الحل النموذجي حتى الآن في تكييف طبيعة الأسرة وهيكلها مع إحتياجات العمل (نقل بعض أعباء تدبير شؤون المنزل من الزوجة إلى الزوج أو التضحية برفاه الأسرة من أجل الوفاء بمتطلبات الوظيفة أو المهنة مع اللجوء إلى خدمات مراكز الرعاية النهارية). وترتكز فكرة الخيار الثالث على تكييف ظروف العمل مع إحتياجات الأسرة وليس العكس. وتؤكد أن تزايد عدد النساء اللاتي يدخلن سوق العمل ولا يرغبن في تغيير أدوارهن الأسرية التقليدية يتطلب الاعتماد على طرق عمل جديدة لمراعاة احتياجاتهن. وقد اعتمد كل من القطاعين العام والخاص مثل هذه التغييرات وكان ذلك في معظم الأحيان إستجابة لضغوط السوق، ولكنه لم يترسخ بعد كممارسة عامة ثابتة، كما أنه لا يشكل جزءا من السياسات الوطنية. وكما يؤكد نهج الخيار الثالث، فإن اعتماد مثل هذه السياسة الوطنية ليس أمرا يتطلبه الوضع الراهن فحسب بل تتوفر فيه الجدوى الإقتصادية أيضا.